

أثر المتغيرات الجيوسياسية في تراجع دور القوة الأمريكية

دراسة حالة (احتلال العراق وأفغانستان)

المدرس احمد عجاج مطر

كلية الرشيد الجامعة / قسم القانون

alrasheedcol.edu.iq@ahmed.ajaj

الملخص:

ان قراءة التاريخ السياسي للإمبراطوريات العظمى التي ظهرت في العالم قديماً وحديثاً، يظهر أن هذه الإمبراطوريات وخاصة التي اقترنت صعودها اعتماداً على القوة العسكرية تنشأ وتتسع وتهيمن وتستقر لفترة من الزمن، ثم تبدأ بالضعف والانحلال رويداً رويداً حتى تنهار وتزول، فحركة التاريخ لا تسمح بالسيطرة الكاملة والمستمرة، وهذا التوصيف ينسحب على حال الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن جميع المؤشرات تشير إلى أن القرن الحادي والعشرين لن يكون قرناً أمريكياً بأي حال من الأحوال. فالولايات المتحدة استخدمت قوتها وجميع طاقاتها بأشكالها المتعددة بما يخدم مصالحها ونفوذها وهيمنتها، وهذا الافتتان بالقوة الذي طغى على سياسة واشنطن خلال القرن الماضي وبداية هذا القرن وانفرادها بالقرار الدولي، أصبح يواجه تحديات قوى صاعدة تعمل على منافسة الدور الأمريكي او اضعافه، خاصة في ظل اختبارات القوة واستخداماتها في احتلالين (العراق وأفغانستان) التي اثبتت الحقائق فشلها على جميع المستويات.

الكلمات المفتاحية: (أثر، المتغيرات الجيوسياسية، القوة الأمريكية).

The impact of geopolitical changes on the decline of the role of American power (Case Study: Occupation of Iraq and Afghanistan)

Ahmed Agag Matar

Al-Rasheed University College/Department of Law

Abstract:

Reading the political history of the great empires that appeared in the world, old and new, shows that these empires, especially those whose rise was accompanied by dependence on military power, arise, expand, dominate and stabilize for a period of time, then begin to weaken and disintegrate gradually

until they collapse and disappear. The movement of history does not allow complete and continuous control. This characterization applies to the case of the United States of America, as all indications indicate that the twenty-first century will not be an American century in any way. The United States used its power and all its energies in its various forms to serve its interests, influence and hegemony, and this fascination with power that dominated Washington's policy during the last century and the beginning of this century, and its monopoly on international decision, is facing the challenges of rising powers working to compete or weaken the American role, especially in light of the strength tests. And its uses in two occupations (Iraq and Afghanistan), which the facts have proven to fail at all levels.

Keywords: (impact, geopolitical variables, American power).

المقدمة:

أثار موضوع مستقبل القوة الأمريكية اهتمام الكثير من الباحثين في الدراسات الجيوبولتيكية والسياسية، وبدأ هذا الاهتمام منذ بداية ما أطلق عليه الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي السابق؛ وحسب تقرير صدر عن مجلس الامن القومي الأمريكي سنة ١٩٥٠ أظهر ان امتلاك الاتحاد السوفيتي السابق للأسلحة النووية من شأنه ان يؤثر على الخارطة الجيوستراتيجية الدولية، وفي ذات السياق جاء كتاب المؤرخ البريطاني (بول كندي) بعنوان "صعود وسقوط القوى العظمى" الذي يهتم بسياسات واقتصادات القوى الكبرى وأسباب تراجعها، ليبحث مصير الولايات المتحدة كقوة عظمى ويتنبأ بتراجع دورها العالمي.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي كقطب منافس وانتهاء مرحلة الحرب الباردة، بدأ الحديث عن عالم أحادي القطبية أو أحادي القوة، وحدثت العديد من المتغيرات الجيوسياسية على الساحة الدولية، جعلت من الولايات المتحدة القوة الأكبر في الساحة الدولية، لتفرض هيمنتها على العالم بحيث تمتد هذه الهيمنة الى مناطق كانت مغلقة

أمامها بسبب صراع الحرب الباردة وانتمائها الى المعسكر الشرقي الذي كان يقوده الاتحاد السوفيتي السابق، ثم جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول سنة ٢٠٠١، لتشكل انعطافه تاريخية مهمة وتحدث تغيير جذري في شكل وطريقة التهديد التقليدي التي كانت سائدة، ويكون التهديد هذه المرة ليس من طرف دولة أو مجموعة دول، وإنما من قبل مجموعات وتنظيمات إرهابية قد تعمل من داخل الحدود؛ ليفسر المحللون هذا الحدث على انه وجه من أوجه تراجع لا بل انهيار القوة الامريكية، وبداية عهد جديد على الساحة الدولية. إذ ساهم هذا الحدث وتوابعه من احتلال بلدان (أفغانستان والعراق) بحجة محاربة الإرهاب في احداث متغيرات جيوسياسية جديدة أنهكت القوة الأمريكية وتراجعها على الساحة العالمية.

إشكالية الدراسة

حاولت الدراسة تقديم إجابة عن الأسئلة التالية:

١. الى أي مدى مثل تمسك الولايات المتحدة باستراتيجية القوة للهيمنة والانفراد بالتحكم في النظام العالمي أسلوباً ناجحاً.
٢. ما هي النتائج التي تحققت لواشنطن من احتلالين مباشرين لكل من العراق وافغانستان مع بداية القرن الواحد وعشرين.
٣. هل تحققت مبادئ الديمقراطية والمساواة وحماية حقوق الانسان والقضاء على الارهاب التي تنادي بها الولايات المتحدة والتي غلّفت بها احتلالها لكل من العراق وأفغانستان.

فرضية الدراسة

يمكن لأي دولة ان تحصل على القوة بكافة أشكالها وتؤدي أدواراً إقليمية ودولية، ولكن هذه القوة إذا لم تكن منضبطة وتحكمت بها مصالح ونوازع شريرة، فسيزداد اعداؤها وتخسر حلفاؤها، ولا بد ان تظهر قوى منافسة قد تكون منضبطة تقوم على الخير. واستطاعت الولايات المتحدة توظيف القوة للسيطرة والانفراد بقيادة النظام العالمي، وتبنت سياسة الهيمنة على العالم ومدت نفوذها الى أجزاء بعيدة عن جغرافيتها، ولكن هذه الهيمنة بدأت تعاني من الضعف والترهل لأنها لم تستند على التعاون مع الحكومات والهيئات والمؤسسات الدولية، ولم تتمكن واشنطن من نشر السلام والاستقرار الذي كانت تنادي به، وهذا ما بدى واضحاً من نتائج احتلال العراق وهزيمتها أخيراً في أفغانستان، فضلاً عن تراجع دورها في الأزمة السورية أمام القوى الإقليمية والدولية الصاعدة خاصة روسيا والصين.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لإعطاء صورة عن اعتماد الولايات المتحدة على فرضية القوة للهيمنة على العالم وافتتانها بهذه القوة الى المدى الذي جعلها تتعامل بغطرسة وتتجاهل القوانين والأعراف الدولية، وكذلك تم اعتماد المنهج التحليلي لبيان مكامن الخلل في الاستراتيجية الامريكية وتراجع دورها على الساحة العالمية.

هيكلية الدراسة

قسم الباحث دراسته الى ثلاث مباحث، حيث جاء المبحث الأول بعنوان أثر استراتيجية القوة في التوازنات الدولية، ليلقي الضوء على دور القوة الامريكية في التأثير على التوازنات الدولية ويخلف خلافاً بنويماً في العلاقات الدولية، اما المبحث الثاني

الذي كان عنوانه أسباب ومؤشرات تراجع دور القوة الأمريكية، فقد تناول بالبحث والتحليل الأسباب والعوامل التي ساهمت في تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية. وعالج المبحث الثالث أثر الاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان في تراجع النفوذ والهيمنة الأمريكية كأمثلة تطبيقية على استخدام القوة العسكرية.

المبحث الأول

أثر استراتيجية القوة في التوازنات الدولية

جميع الدول وخاصة الكبرى منها تستخدم القوة بأشكالها المتعددة، بما يخدم مصالحها ونفوذها، ويتوافق مع سياساتها الخارجية، وكذلك تعمل هذه الدول على إيجاد مكانة متقدمة لها في حقل العلاقات الدولية الذي يمثل مجالاً صراعياً للوحدات السياسية الأخرى في الميادين المختلفة (سياسية، اقتصادية، ثقافية أو دينية)، ويجب ألا ننسى أهم عامل له أثره الفاعل والمؤثر وقد يتفوق على بقية المجالات ألا وهو القوة بمساراتها المتعددة، وهذه القوة لا يمكن تلمس أثرها إلا من خلال التطبيق الفعلي؛ وفي عصرنا الحالي جرى توظيف القوة بما يخدم الأهداف الاستراتيجية للدول، والولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول التي وظفت القوة بمساراتها المختلفة لخدمة سياساتها الخارجية وأهدافها الاستراتيجية (السعدون، ٢٠١٦، ص ١).

أولاً: مقومات القوة الأمريكية.

التفوق الأمريكي في مجال القوة لم يكن صدفة أو حدثاً عرضياً، بل كان نتيجة حتمية لجملة عوامل ساهمت مع بعضها في بناء الولايات المتحدة وهيمنتها على العالم الجديد، وانفرادها خلال العقدين الأخيرين بقيادة العالم كقطب وحيد، وهذه القدرة التأثيرية لم تأتي من خلال امتلاك القدرات العسكرية الضخمة فحسب، بل بما امتلكته الولايات

المتحدة من إمكانيات متعددة في المجال الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي، فضلاً عن الموقع الجغرافي. وفيما يلي توضيح مختصر لأهم مقومات القوة الامريكية: -

١. الموقع الجغرافي: يتم دراسة الموقع الجغرافي من منطلق تأثيراته بالجغرافية السياسية للدولة، وتبعاً لذلك مدى الفواعل في سياستها الخارجية، فقد يعطي الموقع الجغرافي فرصة لبناء علاقات دولية متميزة أو قد يكون عائقاً في مسارات الدولة ومدى تقدمها. والموقع الجغرافي للولايات المتحدة الامريكية أعطاها عزلة أتاحت لها حماية من التهديدات الخارجية، إذ أسهمت المحيطات والمساحة الشاسعة والتضاريس الوعرة في تشكيل حماية طبيعية لها وتحديد سياستها الخارجية بعيداً عن حدودها نحو السيطرة الخارجية (الحسناوي، ٢٠١٩، ص ١١٥).

٢. القوة الاقتصادية: إمكانية القوة الاقتصادية لأي دولة قد توفر لها القدرة والتفوق في المجالات الأخرى؛ أي أن الاقتصاد المتطور والقوي يدعم القدرات الأخرى للدولة، والوسيلة الاقتصادية للولايات المتحدة مكنتها من تنفيذ استراتيجيتها وتحقيق أهدافها (الرمضاني، ١٩٩١)، والتفوق الأمريكي في المجال الاقتصادي جاء نتيجة جملة عوامل من أهمها (شيماء، ٢٠٢١):

أ- التفوق في مجال الإنتاج الزراعي، حيث بلغت قيمة صادراتها الزراعية أكثر من (٥٠) مليون دولار سنوياً رغم أن هذه النسبة التي لا تتعدى ٢.٥% من قيمة الناتج القومي الأمريكي.

ب- تتحكم الولايات المتحدة بحوالي ٧٣% من الصادرات الصناعية بمجال المعلوماتية وبما يقرب من ٧٥% من صناعات الفضاء والطيران العسكري والمدني.

ت- تسيطر شركاتها الكبرى على حركة رؤوس الأموال والتبادل التجاري والاستثمار.

ث- يمتلك الاقتصاد الأمريكي أكبر حصة عالمية من الشركات المتعددة الجنسية، حيث بلغ عدد شركاتها (١٦٢) شركة من مجموع (٥٠٠) شركة موزعة على مختلف دول العالم.

ج- يبلغ متوسط دخل الفرد الأمريكي (٩٥٠٠) دولار، وهذا ما يعادل خمسة أضعاف دخل الفرد على المستوى العالمي.

كل هذه المؤشرات مكّنت الولايات المتحدة الأمريكية من امتلاك أقوى اقتصاد في العالم حيث يبلغ إنتاجها الإجمالي المحلي (١٥ ترليون دولار) سنة ٢٠٠٨ وبما نسبته (٣٠%) من الناتج الإجمالي العالمي. ولكن بالرغم من التقدم في كل هذه المجالات فإنها تعاني من عجز في ميزانها التجاري لأن قيمة وارداتها تفوق قيمة صادراتها.

٣. القوة العسكرية: تعد القوة العسكرية الأمريكية من أعتى القوى العسكرية في العالم، كونها مزودة بأحدث المعدات ومستلزمات الحرب الحديثة التي توفر لها إمكانيات كبيرة في مجال المناورة والقتال في عمق الهدف، وفي مختلف البيئات والظروف برياً وبحرياً وجوياً، فضلاً عن إمكانية القتال على أكثر من جبهة في وقت واحد مع المحافظة على ذات التفوق باستخدام الأسلحة التقليدية. فالولايات المتحدة تتفوق سنوياً ٦% تقريباً من إجمالي إنتاجها القومي على موضوع التسليح، وهذه النسبة تعتبر أعلى نسبة عالمياً إذا ما تم مقارنتها بالنسبة الاجمالية لمختلف دول العالم، والتي تقدر بحوالي ٣٠%. أما في مجال أسلحة التدمير الشامل فتمتلك واشنطن قرابة (٢٠٠٠٠) رأس نووي، فضلاً عن مخزون هائل من الصواريخ التي تحمل رؤوساً نووية والعابرة للقارات، يضاف الى ذلك ترسانة ضخمة من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية؛ ومع هذا الكم من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية يصبح للقوة العسكرية القدرة على تدمير كوكب الأرض بأجمعه؛ والقوة العسكرية الامريكية

تتفوق على ما عداها من قوى ليس بما تمتلكه من أدوات التفوق فحسب، بل لانعدام أية قوة عسكرية أخرى موازنة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وتبعثر قدراته العسكرية وتوزعها على الجمهوريات المستقلة (أمين، ٢٠٠٨، ص٩٩).

٤. القوة السياسية: تعد الولايات المتحدة الامريكية دولة ديمقراطية، حيث يصوّت المواطنون على جميع القوانين والقرارات فيها، وهذا يجعل من تطبيق السلطة السياسية حقاً من حقوق الشعب الأمريكي؛ وتتألف حكومة الولايات المتحدة من عدد من المؤسسات والكونجرس والهيئات القضائية، ويتناوب على السلطة فيها حزبان رئيسيان هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، كما أن النظام الرئاسي الأمريكي يعتمد على نظرية الفصل بين السلطات، وتتركز السلطة التنفيذية بيد رئيس الحكومة الذي هو رئيس الدولة (ابو العلا، ٢٠٢٠). وامتازت السياسة الخارجية الأمريكية بنوع من الثبات في أغلب توجهاتها، وبغض النظر عن الحزب أو الحاكم سواء كان ديمقراطياً أم جمهورياً، لأن ذلك يعتبر من الثوابت التي اتفق عليها الحزبان في قيادتهما للدولة (شيماء، ٢٠٢١، ص٢٤٤).

ثانياً: الأحادية القطبية والهيمنة الامريكية.

مفهوم الأحادية القطبية، هو تمكّن دولة واحدة عظمى من السيطرة على جميع دول العالم وانفرادها بقيادة النظام العالمي والتحكّم بالسياسات الدولية، نتيجةً لاحتكارها هيكل القوة الثلاثي (العسكري، الاقتصادي والتكنولوجي)، أو هي (مجموعة الحدود والخرائط والقوانين والقواعد والأصول والأوضاع السياسية والاقتصادية والنفسية بين حريين في العالم كله أو جزء منه، وبمعنى آخر هي واقع الجغرافية السياسية للعالم). والنفوذ الأمريكي على العالم الجديد يبدو واضحاً اليوم، فالولايات المتحدة الأمريكية هي أقوى دولة برية وجوية وبحرية، وهي من تتحكم بالمحيطات والبحار والفضاء،

وتلك الهيمنة لم تتوفر لأي امبراطورية منذ ثلاثي الإمبراطورية الرومانية، مع إدراك الفارق بأن القوة الأمريكية توافرت لها عوامل لم تتوفر لأي قيصر روماني بحكم نطاق الصراع الجغرافي، وما قدمه العلم الحديث من قدرات هائلة وغير مسبوقه، فضلاً عن الإمكانيات الاقتصادية الكبرى. وهذه الأحادية القطبية تهيأت للولايات المتحدة الأمريكية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق وتشظي دوله لعدة دويلات نهاية سنة ١٩٩١، بعد ان عجز عن المنافسة المؤثرة وتحقيق نمو اقتصادي متكافئ مع واشنطن في المجالات العسكرية والتقدم التكنولوجي واستنزاف قدراته القيادية بسبب التعقيدات الأيديولوجية التي وضعها منظرو الشيوعية، فضلاً عن الانتقادات الدولية والمحلية فيما يخص تطبيقات الديمقراطية ومبادئ حقوق الانسان؛ وهذا السقوط والتراجع عن التأثير في الساحة الدولية أعطى الفرصة للطرف الآخر بسيادة النظام الدولي والتفرد بصياغة السياسات الدولية وتقرير مصير الكثير من الأزمات الدولية؛ وتعزز هذا الاندفاع نحو الهيمنة والتفرد بتحقيق انتصار إقليمي في أهم مراكز الثروة العالمية فيما أطلق عليه حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١ تحت شعار تحرير الكويت، وتحت هذه الذريعة هيمنت واشنطن بقواعدها العسكرية قديمها وحديثها على مقدرات الثروة والطاقة في المنطقة، وبانت هو من تقرر حجم الإنتاج وقيمة الأسعار من خلال تحكّمها بقيادات دول الأوبك (السعدون، ٢٠١٠، ص٢).

وبعد احداث ١١ أيلول / سبتمبر سنة ٢٠٠١ قدمت الولايات المتحدة ايديولوجيتها وافكارها وقيمها لتعميمها على الآخرين، باعتبار ان حضارتها قد انتصرت تحت هذه القيم ويجب الأخذ بها، وظهر ذلك في تصريحات قادتها وكتابها ومنهم (فوكوياما) في كتابه نهاية التاريخ. كما أن فكرة الهيمنة الامريكية بدأت تظهر في مسميات كثيرة ومنها (القرن الأمريكي الجديد) الذي يروج لبناء إمبراطورية جديدة

تتحكم في العالم عبر الانتصارات الساحقة والحرب على عدة جبهات في آن واحد، ولا يستهدف هذا المشروع الدول التي تسميها الإدارات الامريكية (المارقة) أو التي ترعى الإرهاب مثل إيران وسوريا والسودان فقط، وانما يمتد الى دول أخرى مثل الصين وروسيا كمنافسين على الساحة الدولية تحت مسمى الحرب الاستباقية (ابراهيم، ٢٠١٧، ص١٦٨).

وبالتالي فان نظام الأحادية القطبية مكن الولايات المتحدة الامريكية من التفوق والسيطرة على كوكب الأرض دون منافس قادر على تحدي هذه الزعامة، وهذا ما توافق مع الرغبة الامريكية بالهيمنة ورفض مفهوم التوازن الدولي مستندةً بذلك على قدرتها في إقرار السلم العالمي والإصرار على تطبيق ايدولوجيتها وقيمها الخاصة بالديمقراطية وحقوق الانسان والقضاء على الإرهاب.

ثالثاً: توظيف مفهوم الحرب على الإرهاب لتحقيق أهداف جيوسياسية.

أصبح مفهوم الإرهاب أحد أهم المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي، ورغم انتشار الأعمال الإرهابية وتغطيتها لأغلب مناطق العالم وتداول هذا المفهوم بشكل واسع إعلامياً وعلى مستوى الأفراد والمؤسسات المختلفة، إلا ان الجدل لا زال مستمراً في إيجاد معنى محدد لهذا المصطلح، وأصبح من أكثر المفاهيم التي تتعرض للتلاعب والاستخدام المزوج بما يتوافق مع مصالح الدول، مما دفع الباحثين الى اهمال مسألة التعريف والاكتفاء ببحثه كظاهرة وسرد خصائصها وصورها. وعموماً شكّل الإرهاب تهديداً أمنياً خطيراً لأغلب دول العالم، وبرزت تنظيمات إرهابية متعددة، وتشعبت عملياتها وانتشرت بشكل غير مسبوق وخاصة خلال العقدين الماضيين مع بداية الألفية الحالية، وباتت هذه التنظيمات تمتلك إمكانيات وقدرات تسليحية وتدميرية تفوق إمكانيات بعض الدول.

وحدث تطور هام في التعامل مع التنظيمات الإرهابية بعد هجمات تنظيم القاعدة على برج التجارة الأمريكي في ١١ أيلول/ سبتمبر سنة ٢٠١١، مما دفع الرئيس الأمريكي في حينها الى إعلان الحرب على الإرهاب، وفرض نظاماً دولياً جديداً يقوم على تقسيم دول العالم بين دول مؤيدة للسياسة الأمريكية او ضدها في موضوع حربها على الإرهاب، كما أنها استخدمت ثقلها ونفوذها لإنشاء تحالف دولي لهذا الغرض، ومارست الضغوط لاستصدار قرارات دولية من مجلس الأمن، وقد استجاب المجلس وأصدر قرارين خلال فترة اسبوعين وهي حالة غير مسبوقة، فقد صدر القرار الأول المرقم (١٣٦٨) في ١٢ أيلول/سبتمبر سنة ٢٠١١ الذي أدان تلك الهجمات، ثم تلاه القرار الثاني (١٣٧٣) في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، والذي تضمن اتخاذ تدابير لمواجهة الإرهاب، ومنها إجازة العمل العسكري لمواجهة الإرهاب، والزام الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة بسن قوانين وطنية لمكافحة الإرهاب، والتقييد التام بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالإرهاب (محمد، ٢٠١٧، ص ٤٤-٤٥).

وعلى الرغم من الأذى الذي تعرضت له الولايات المتحدة باستهدافها في عقر دارها والخسائر المادية والمعنوية والأرواح التي دفعتها من خلال تفجير برج مركز التجارة الدولي، إلا أن واشنطن استطاعت أن تجرّ هذا الحدث لتحقيق خطوات استراتيجية متقدمة وتعزيز هيمنتها ولي أذرع أنظمة الحكم التي تعارض سياساتها في المنطقة، وبدا هذا الحدث وكأنه مخطط له من قبل الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية. وشكّل هذا الاستهداف انعطافه كبرى في الاستراتيجية الأمريكية عما كانت قبله، بحيث تمحورت هذه الاستراتيجية حول ثلاث دوائر متداخلة هي (ضمان أمن "إسرائيل"، وتأمين منابع النفط ومكافحة الإرهاب)؛ هذا الإرهاب الذي يراه القادة الأمريكيان وحلفائهم بأنه نتيجة للتطرف الإسلامي، وعليه تم استهداف كل الأنظمة الإسلامية بصورة او بأخرى،

بذريعة محاربة الإرهاب وتماشياً مع القرارات الدولية التي انتزعتها من الشرعية الدولية في لحظة إرباك المشهد الدولي بعد هجمات ١١ أيلول / سبتمبر، والمتتبع للأحداث يرى أن المكاسب التي حصلت عليها الولايات المتحدة كبيرة جداً إذا ما قورنت بالخسائر التي لحقت بها (احمد، ٢٠٠٦، ص ٤٤١). وهذا ليس مجرد استنتاج وإنما ظهر من خلال حقائق على الأرض، فقد وظّفت الولايات المتحدة التنظيمات الإرهابية وخاصة تنظيمي القاعدة وداعش في تبرير وتمرير سياسات واستراتيجيات معينة منها (حسين، ٢٠٢٠، ص ٢٤-٢٥):

١. إدامة الزخم العسكري الأمريكي في مناطق النزاع، وإذكاء الصراعات والحروب في المناطق العربية والإسلامية من أجل انهائها واستنزاف قدراتها الاقتصادية والعسكرية لمصلحة الكيان الصهيوني.
٢. إيجاد أسواق لتصريف منتجاتها من الأسلحة والمعدات العسكرية التي تستخدم لمقاتلة الجماعات الإرهابية، وهذا ما جعل شركات تصنيع الأسلحة ان تكون من جماعات الضغط في القرار الأمريكي.
٣. إيجاد عدو شعبي جديد يحل محل العدو الشيوعي السابق بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، مما يعطي مبرراً لتواجد القواعد العسكرية الامريكية البرية والجوية والبحرية في المنطقة.
٤. تسويق فكرة معاداة الإسلام على اعتبار أنه دين منتج للتطرف والإرهاب، ومحاولة إعادة صياغة الأفكار والمعتقدات والثقافات بما يتوافق مع الرؤية الغربية ويتماشى مع مصالحها في المنطقة والعالم.

٥. تحويل أنظار الشعوب العربية من التعاطي مع القضية الفلسطينية التي ترى أن العدو الحقيقي للعرب والمسلمين تاريخياً هو الكيان الصهيوني الغاصب للأراضي الفلسطينية والانشغال بالعدو القريب الداخلي (التنظيمات الإرهابية).

المبحث الثاني

أسباب ومؤشرات تراجع دور القوة الأمريكية

أصدر المنتدى الاستراتيجي العربي تقريراً بعنوان (العالم في ٢٠٣٠: اتجاهات وتحولات وفرص وتحديات)، وتوقع فيه حدوث تحولات طويلة الأجل تؤدي الى تراجع مؤسسات النظام الدولي القائمة، وصياغة نظام دولي جديد لاسيما في مراكز الثقل الاقتصادي عالمياً في ظل بروز قوى اقتصادية صاعدة وانحسار قدرة القوى التقليدية، وأضاف التقرير ان الحضور الأمريكي على الساحة الدولية سيشهد تراجعاً كبيراً، وستأى الولايات المتحدة بنفسها عن تحمل مزيداً من الالتزامات الأمنية على مستوى العالم، وسوف تنحصر استراتيجيتها في مجال الأمن القومي ضمن نطاق ضيق يشمل أهم مصالحها، وستكتفي بمحاربة التهديدات الجوهرية مما يحد من مشاركتها العسكرية والتصدي لمعظم المشكلات من خلال الشراكات (المنتدى الاستراتيجي العربي، ٢٠١٩، <https://www.alkhaleej.ae/>) وهذا بسبب عدد من المتغيرات الجيوسياسية التي حدثت مع انتشار قواتها العسكرية في مناطق متعددة إضافة الى المتغيرات على المستوى الداخلي، مما يعطي مؤشراً ان الاستراتيجية الامريكية خلال الفترة الماضية كانت غير موفقة، وان عدد من القرارات المتخذة لم تكن في محلها، وانما جاءت بضغط من أصحاب المصالح أو لسوء تقدير. ومن هذه الآثار والمؤشرات.

أولاً: أثر الأفكار والمعتقدات الدينية في الاستراتيجية الأمريكية.

ان المعتقدات الدينية في الولايات المتحدة ومنذ نشأتها لعبت دوراً كبيراً في سياساتها الخارجية، وهي التي منحتم الشعور بعظمة رسالتهم وفسّرت سعيهم المستمر لنشر ثقافتهم وقيمهم، ومحاولة تعميمها على دول العالم. ورغم أن الدستور الأمريكي يهتم بالفصل التام بين الدين والسياسة واعتماد النهج العلماني، إلا أن ذلك لم يصادر حقيقة اعتبار الدين دعامة أساسية في صياغة نمط ثقافة لا بل حياة المجتمع الأمريكي؛ وكان للعقائد الدينية وخاصة البروتستانتية الكالفينية التي كان يدين بها المهاجرون الأوائل القادمين من أوروبا دوراً مهماً في تشكيل قاعدة فكرية وسياسية ساهمت إلى حد كبير في بلورة الثقافة السياسية للشعب الأمريكي ورسمت طريقة تعامل السياسيين الأمريكيين مع الآخرين (عجمي، ٢٠٢٠، ص ١٩٤).

وأدت التحولات الكبيرة في الثقافة الدينية الأمريكية خلال سبعينيات القرن الماضي الى الاتجاه نحو الدين بشكل أكبر لا سيما الدين الأصولي، وبدأت الكنائس مع تنامي ثورة الاعلام والاتصالات تنصدر الحدث السياسي والاجتماعي، وتوسّعت الطوائف ذات المنهج الأصولي ومنها المنهجية والمعمدانية وغيرها على حساب المسيحية التقليدية، وأصبح هؤلاء المسيحيون الجدد يشكلون تياراً عريضاً داخل المجتمع الأمريكي، وهم من أشد التيارات تماهياً مع اليهودية، وشكّلوا نواة الصهيونية المسيحية في أمريكا سنة ١٩٧٦، واطلقت عدد من الصحف على هذا العام تسمية (عام المسيحيين الإنجيليين والأصوليين)، وبدأ معتقو هذا التيار حملات الضغط على المؤسسات والهيئات الإعلامية والسياسية لتسويق أفكارهم ورؤاهم خاصة في ظل امتلاكهم إدارات العديد من الكنائس ومؤسساتها (الحسن، ٢٠٠٠، ص ٤٠)؛ ووصل تأثير هذا التيار الى البيت الأبيض وظهر ذلك جلياً لأول مرة من خلال حقيقة انتماء

الرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر) بعد أن عبّر عن ضرورة الربط العقائدي بين اليهودية والمسيحية، وكان الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان أيضاً من المؤمنين بالصلة بين وجود دولة إسرائيل وعودة المسيح^(*) ، أما الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ففي عهده ظهر النفوذ المسيحي الصهيوني بشكل جلي رغم انتمائه الى اليمين المسيحي، فقد استطاع التحالف القائم بين المحافظين الجدد وأتباع الصهيونية المسيحية بعد هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ توسيع مفهوم الحرب على الإرهاب ليتعدى طالبان والقاعدة في أفغانستان وليشمل العراق وفلسطين؛ ودعم الكيان الصهيوني باعتباره قاعدة أساسية في هذه الحرب، وهذا الدعم نابع من إيمانهم بالدور اليهودي بمعركة نهاية العالم (هرمجدون) وعودة المسيح كما جاء في التوراة (الحسن، ٢٠٠٠، ص ٣٠). ومنذ هجمات ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ أظهر بوش الابن تأثير عقيدته الدينية عليه بشكل لا يقبل الشك عندما حدّد مفهوم الحرب على الإرهاب بأنها معركة بين الشر والرب، واضفاه على هذه الحرب صفة النزاع الكوني والأبدي، توافقاً مع ما جاء في التوراة والانجيل بهذا الخصوص، وأن الحرب التي يقودها هي نزاع بين المؤمنين والدجالين اتباع الشيطان، وتمثّل انطلاقة للحرب الكونية ضد الشر، وهذه الحرب جاءت إرضاءً لليمين المسيحي المتطرف واليمين اليهودي. وجاء احتلال أفغانستان ضمن هذا الفهم الديني تبعه احتلال العراق وفق ذات الرؤية على انها حتمية

(*) ظهر ذلك في خطاب للرئيس الأمريكي الاسبق (جيمي كارتر) امام الكنيست الإسرائيلي سنة ١٩٧٩ قال فيه (ان علاقة إسرائيل وامريكا أكثر من مجرد علاقة خاصة... لقد كانت ولا تزال علاقة فريدة من نوعها، وهي علاقة لا يمكن تقويضها لأنها متأصلة في وجدان و اخلاق وديانة ومعتقدات الشعب الأمريكي). ونقلت وكالة انباء اسوشيتدبرس عن محادثة بين رونالد ريغان ومدير اللجنة الامريكية الإسرائيلية للشؤون العامة (ايباك)، قال فيها (عندما اعود بالذاكرة لأنبياكم الأقدمين في التوراة والعلامات التي تنتبأ بالمعركة الفاصلة المسماة هرمجدون، اجدني أتساءل إذا كنا نحن الجيل الذي سيشهد وقوعها. نقلا عن: عامر هشم عواد، توظيف العامل الديني لخدمة أهداف السياسة الخارجية الامريكية (الحرب على العراق ٢٠٠٣ انموذجاً)، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٩، ٢٠١٠، ص ٢٩.

تاريخية، فيما عدّها غيره بأنها مغامرة، وكان الرئيس بوش تحت تأثير الفتوى الدينية يبرر الآثار السلبية الناتجة عن حروبه هذه والخسائر الكبيرة من جرائها، لاسيما القتلى المدنيين، فضلاً عن خسائر وقتلى الجيش الأمريكي، وتعميق هوة الفجوة بالعلاقة بين واشنطن والعالم الإسلامي وبث الكراهية لها في مختلف أرجاء العالم ومن ثم عزلتها عالمياً.

ثانياً: أثر جماعات المصالح والضغط في القرار السياسي الأمريكي.

الدستور الأمريكي لم يتضمن اية مادة قانونية تعطي دوراً لجماعات المصالح في رسم السياسة الخارجية الامريكية، ولكن في بند الحريات الذي هو أحد المبادئ الأساسية لهذا الدستور اعطى هذا البند الحق لجميع الافراد الامريكان بممارسة حريات واسعة، ومنها تكوين جماعات غير رسمية يمكن ان تضغط على الحكومة لتحقيق مصالح أفرادها المنتمين لها. وبمرور الوقت أصبح لهذه الجماعات قوة مادية ومعنوية تؤهلها للعب دوراً كبيراً في التأثير على القرار السياسي الأمريكي بحكم تغلغلها وارتباطها بالمؤسسات الرسمية سواء التنفيذية منها او التشريعية، وهذا ما أصبح على مطالبها الصفة الرسمية، بل ظهرت مطالبها على أنها تتعلق بالمصلحة القومية للولايات المتحدة الامريكية؛ والأمر الخطير هو عندما تصل هذه الجماعات بأفرادها الى سدة الحكم وتتبنى طروحات وأراء تلك الجماعات، وهذا ما بدى واضحاً في الفترة الرئاسية التي اعتلى فيها عرش البيت الأبيض الرئيس الامريكي بوش الابن، عندما تبنت جميع طروحات الشركات الصناعية وخاصة أصحاب شركات تصنيع الأسلحة ولوبي الشركات النفطية، والذي أفرز واقعاً لا نزال نعيشه الى اليوم، وهو الحروب العنيفة والاحتلال العسكري المباشر وخاصة احتلالي العراق وأفغانستان بحجة المحافظة على المصالح العليا للولايات المتحدة وأمنها القومي، في حين يعلم الكثير

علم اليقين ان الغاية الأساسية من هذه الحروب التي لم تخدم مصالح دولة الولايات المتحدة بقدر ما خدمت مبيعات تجار السلاح وشركات النفط الامريكية التي تسعى للهيمنة من خلال شركاتها على منابع النفط في المنطقة وبالتالي التحكُّم بأسعار الطاقة العالمية. وبمقارنة بسيطة بين خسائر الحكومة الامريكية في هذه الحروب ومكاسب الشركات الخاصة سواء في مجال مبيعات السلاح او مصادر الطاقة نجد ان الفارق كبير جداً بين ما خسرت الحكومة الامريكية وما ربحته شركات البترول والصناعات الحربية. وهذه الجماعات عندما تمارس تأثيرها على صانع القرار السياسي الأمريكي تعمل بثلاثة اتجاهات متزامنة وهي (حسين، ٢٠٠٩، ص٨٩-٩٠):

١. التأثير من خلال وسائل الاعلام المختلفة التي امتلكتها لهذه الغاية، او التي تمتلك بها أسهم تعطىها نسبة نفوذ للتحكم بتوجهاتها، اذ تعمل على خلق رأي عام يتقبل طروحاتها وأفكارها مما يولّد ضغطاً شعبياً لتبني السياسة او التشريع الذي تطلبه تلك الجماعات.

٢. استغلال فترة الانتخابات الرئاسية او التشريعية وحاجة المرشحين للدعم المادي او الدعاية الإعلامية، مقابل الحصول على تنازلات معينة للفائزين منهم في اتخاذ قرارات تصب في مصالح شركاتهم.

٣. بناء علاقات مباشرة او غير مباشرة مع افراد يعملون في اللجان المختلفة داخل الكونجرس الأمريكي، ومن ثم التأثير على التشريعات المتخذة بطريقة المساومة والابتزاز.

ويظهر حجم التأثير العظيم للشركات الامريكية الكبرى من خلال التوضيح الذي طرحه الاقتصادي الأمريكي (كينيث جالبرايت) لبيان قوة هذه الشركات وتحكُّمها في القرار الأمريكي بالمظاهر التالية (هيكل، ٢٠٠٣، ص٢٦٣-٢٧٤):

١. مبيعات خمس شركات أمريكية يتجاوز الناتج القومي لـ (١٨٢) دولة في العالم، وهذه الشركات هي (جنرال موتورز، اكسون موبيل، ووال مارث، ديمر كرايسل وفورد).

٢. يتجاوز دخل شركة اكسون النفطية مجموع دخول دول منظمة اوابك النفطية.

٣. المساحة التي تشغلها شركة جنرال موتورز تفوق مساحة دولة الدنمارك، في حين شركة بكتيل للمقاولات مساحتها أكبر من دولة اسبانيا، وشركة شل أكبر من فنزويلا، كما أن شركة سوني أكبر من باكستان.

والملاحظة المهمة أن هذه الشركات هي الأكثر تبرعاً لمرشحي الانتخابات التشريعية والرئاسية الأمريكية، وهي من أكثر المساهمين في تمويل نشاطات مراكز ومؤسسات التفكير السياسي والاستراتيجي. وبعد ان أنشأت هذه الشركات الكبرى سواء النفطية منها او المجمع الصناعي العسكري تحالفات فيما بينها أصبحت لها قوة تأثير عظيمة في صناعة القرار الأمريكي بما يتناسب مع مصالح شركاتها، وهذا التأثير لا يقتصر اليوم على واشنطن بل أصبح يمتد ليشمل السياسات العالمية، ونتيجة لهذا التأثير الذي لا يراعي القوانين والأعراف الدولية ويخدم فقط مصالح تلك الشركات، تدفع ثمنه اليوم الدولة الامريكية بعد ان أصبحت عبارة عن دولة مارقة لا تلتزم بالقوانين ولا اية اعتبارات أخرى، مما جعل الدول الأخرى تعمل على انشاء تحالفات اقتصادية وسياسية لمنافستها او خلق نوع من التوازن معها.

ثالثاً: أثر القوى الصاعدة في تراجع الدور الأمريكي.

بدأت تظهر خلال العقد الثاني من هذه الألفية قوى صاعدة يمكن ان تكون مراكز استقطاب دولية وتتنافس واشنطن في قيادة العالم او على الأقل خلق نوع من التوازن

بالقيادة والنفوذ، وإذا ما تحالفت هذه القوى فسوف تتشكل كتلة دولية كبيرة تمتلك الكثير من أسباب القوة، ومن هذه القوى:

١. روسيا الاتحادية: بعد فترة من انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وانتهاء مرحلة الحرب الباردة، بدأت روسيا إعادة صياغة استراتيجيتها ابتداءً بالمحيط الإقليمي والتركيز على الجوار الجغرافي، ولاحقاً خلال المرحلة الحالية بدأت روسيا تعمل على تأسيس حضور دولي جديد لها والتطلع لمواقع تقليدية وأخرى مستجدة، واستطاعت في عهد الرئيس فلاديمير بوتين تبني استراتيجية تحاول من خلالها احياء روسيا كقوة دولية وان تكون شريك أساسي في جميع المناطق التي لها فيها مصالح استراتيجية، ورفض هيمنة القطب الواحد التي تتبناها الولايات المتحدة بصيغتها الحالية. وابتدأت استراتيجيتها هذه من خلال تشكيل تحالفات متنوعة مع عدد كبير من الدول منها الصين والهند والاتحاد الأوروبي وكوبا... الخ، بعد ان وجدت قواسم مشتركة مع هذه الدول للعديد من القضايا والمصالح بما يزيد من النفوذ والتأثير العالمي لجميع الأطراف. وتمثل الدور الروسي الصاعد في إعادة ضم جزيرة القرم وفصلها عن جورجيا وتحدي الموقف الأمريكي والأوروبي المعارض، مما عدّ سابقة تاريخية أعادت الى الازهان الدور السوفيتي السابق، ومؤشراً على استعادة روسيا لعافيتها وبروزها كقطب جديد قادر على تحجيم التحركات المنفردة لواشنطن في العالم، وهذا ما ظهر جلياً لاحقاً في قدرة موسكو على التحكم بالملف السوري وتخفيف الضغط على إيران بما يتعلق ببرنامجها النووي (ابراهيم، ٢٠١٨، ص ٣٦٠).

٢. الصين: تمتلك جمهورية الصين الشعبية عناصر قوة شاملة مكنتها من الحصول على مواقع مهمة في الساحة الدولية، فمساحتها تعادل مساحة الولايات المتحدة الامريكية، وتتفوق عليها في عدد السكان بأربعة اضعاف، وجيشها هو الأضخم عالمياً، وتمتلك

أكثر من (٢٥٠) رأساً نووياً؛ وتقرب ان تكون القوة الصناعية العظمى لأن اقتصادها هو الأسرع نمواً بين دول العالم، وتتفاعل مجموعة من العناصر والمتغيرات في بناء القوة الصينية؛ فالصين من الدول التي تتمتع بنظام سياسي قوي يمتلك إرادة سياسية فاعلة واستطاعت توجيه مكونات القوة الأخرى، مما وضع الصين بمكان المنافسة والاضطلاع بأدوار كبرى؛ يضاف الى ذلك القدرة الاقتصادية التي تحظى بها الصين، فهي ثالث دولة في مستوى الناتج القومي بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وبمعدل نمو متسارع فاق أغلب دول العالم، وهذا جاء بعد ان ادركت الصين ان المنافسة العالمية تفرض عليها التركيز شبه المطلق على إشكاليات النمو الاقتصادي والتقدم العلمي والتكنولوجي وجذب الاستثمارات الأجنبية(خضير، ٢٠١٤، ص١٥٦). ويرى الكثير من المحللين أن الصين هي التحدي الأكبر لقوة وهيمنة الولايات المتحدة وهي من ستُنتهي نظرية القطب الواحد، وفي هذا الصدد يرى المؤرخ الاسكتلندي (نيال فيرغسون "Niall Ferguson") أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً صينياً بامتياز من خلال سعي الصين في المدى القريب الى إزاحة واشنطن من الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، ومنافستها على المكانة العالمية في المدى البعيد، وتدل المؤشرات على مستقبل تنامي القوة الصينية بما يجعلها تتفوق على الولايات المتحدة كقوة عظمى (خضير، ٢٠١٤، ص١٥٦)(ناي، ٢٠١٦، ص٤٧).

المبحث الثالث

أثر احتلال العراق وأفغانستان في تراجع نفوذ وهيمنة الولايات المتحدة

بعد انتهاء الحرب الباردة تصرّفت الولايات المتحدة على أنها حسمت هذه الحرب لصالحها، ولكن سرعان ما استدرك منظرو نهاية التاريخ الأمريكي بأن نهاية هذه الحرب كشفت عن وجود اختلالات أخرى في البيئة الأمنية العالمية يتوجب معالجتها، لأن الصراعات القائمة بين الحضارات لا زالت مستمرة، وبدا التنظير الاستراتيجي لصانعي السياسة الخارجية الامريكية وكأنه في حالة من التخبط والخلل، وبدلاً من التخطيط لإرساء نظام دولي جديد يقوم على نشر العدالة وقيم السلام، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن استراتيجية ادارته لضبط إيقاع الأمن العالمي بما يخدم المصلحة الامريكية ويوسّع هيمنتها، واتضح هذه الاستراتيجية بالتدخل المباشر في العالمين العربي والإسلامي، لوقف المد الإسلامي الذي أصبح يشكل خطراً على مطامح ومطامع واشنطن في منطقة الشرق الأوسط، وسبق ذلك حملة كبرى قادها مفكرون وكتاب ومثقفون لتشيويه التوجهات الإسلامية وموقفها من الديمقراطية وحقوق الانسان، وعملت على خلق سياسة عامة في الغرب تؤكد حتمية التدخل الغربي والأمريكي في المنطقة لوقف هذا المد الإسلامي. وغداة هجمات ١١ أيلول / سبتمبر مباشرة أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الحرب على طالبان تحت غطاء الحرب على الإرهاب واحتلال أفغانستان، تلاها احتلال العراق وبنفس الدوافع والأسباب (محمد، ٢٠١٧، ص ٤٦-٤٧).

أولاً: احتلال أفغانستان.

الدور الذي لعبته الإدارة الامريكية في أفغانستان تعددت أشكاله بحسب اختلاف الظروف المحيطة به، فكان احياناً يتصف بالدور الفاعل والمؤثر وتارة أخرى يكون ضئيلاً ومحدوداً، وعلى خلاف الدور الروسي الذي كان واضحاً منذ البداية، فبعد الغزو السوفيتي لأفغانستان تبنت الولايات المتحدة ومن خلال عناصر مخابراتها تمويل ومساعدة الحركات والأحزاب الإسلامية الأفغانية لمواجهة وطرد السوفييت من البلاد، وأتى جزء من هذه السياسة الأمريكية بفعل تأثير مصالح الشركات الأمريكية التي فرضت نفسها على الاستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الأوسط، لتحقيق مصالحها وأهدافها هناك، وقد استمر الدعم الأمريكي للأحزاب والحركات الجهادية في أفغانستان حتى تمكنت من الحاق العزيمة بالاتحاد السوفيتي واجباره عن الانسحاب من الأراضي الأفغانية، وولادة دولة أفغانستان الإسلامية (مسعد، ٢٠٠١، ص ٤١). وبعد موجة من الاحداث المتتالية والصراعات التي كانت تحظى بدعم أطراف إقليمية ودولية مختلفة ومنها الولايات المتحدة الامريكية، تمكّنت حركة طالبان من السيطرة على العاصمة كابول سنة ١٩٩٦ وتشكيل حكومة إسلامية عانت من عزلة شبه تامة، إذ لم تحصل على اعتراف دولي إلا من قبل ثلاث دول ولم تستطع معالجة آثار الحروب السابقة وإصلاح البنية التحتية أو ممارسة أي نشاط تجاري او صناعي؛ واستمر هذا الحال حتى سنة ٢٠٠١، حيث ابتدأت مرحلة جديدة في تأريخ هذا البلد بعد ان تم احتلاله من قبل الولايات المتحدة الامريكية لفترة امتدت لأكثر من عشرين عاماً.

مبشرات الغزو

بعد هجمات الحادي عشر من أيلول التي أطاحت برموز القوة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية، وعلى الفور اتهمت السلطات الأمريكية المنشق السعودي أسامة بن لادن الذي كان يقود تنظيم القاعدة انطلاقاً من الأراضي الأفغانية بأنه هو المسؤول عن تلك الهجمات دون تقديم أي دليل حاسم يؤكد هذا الاتهام، ونتيجةً لذلك طالبت الإدارة الأمريكية الحكومة الأفغانية التي تقودها حركة طالبان بتسليم بن لادن ومساعديه كمشتبه بهم لمحاكمتهم في واشنطن، وعملت على تعبئة الرأي العام العالمي والأمريكي لتوجيه ضربة عسكرية لحركة طالبان في كابول، وبالنتيجة عدت الإدارة الأمريكية نظام طالبان والتنظيمات الإسلامية الأخرى في أفغانستان العدو رقم واحد عالمياً، وتناست ان هذه التنظيمات اعتمدت منذ انشاءها وتغذت على الدعم الأمريكي وحاربت وتعاونت معها ضد الاتحاد السوفيتي السابق. وأمام هذه التطورات كان لزاماً على القادة الأفغان الجدد الاختيار بين حماية بن لادن ومساعديه وتحمل المخاطر المترتبة على عدم تسليمه، او تسليمه باعتباره مدان من قبل الإدارة الأمريكية عن هجمات الحادي عشر من أيلول وما سبقها من هجمات على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط (سعيد، ٢٠٠٢، ص ٤٤)، فكان الاختيار عدم التسليم وإعلان الجهاد ضد حليف الأمس الذي اصبح عدو اليوم، وكردة فعل ضد السياسات العنصرية الأمريكية التي تسعى بالقوة للاستحواذ على موارد الدول وتسخيرها لمصالح شركاتها العملاقة (سالم، ٢٠٠٢، ص ٢١٧).

شكّلت الولايات المتحدة تحالفاً ضم أغلب دول اوربوا ودول أخرى، وشنت حملة عسكرية ضد حكومة طالبان بحجة القضاء على تنظيم القاعدة والقاء القبض على اسامة بن لادن المسؤول الاول في هذا التنظيم، وتعد هذه الحملة سابقة وفريدة

من نوعها من حيث الأهداف وحجم القوات والأسلحة التي استخدمت فيها مقارنة بالعدو المفترض (العشري، ٢٠٠٢، ص ٧٢). وتحليلاً لهذا المشهد، ان العقل والمنطق لا يقبل ان يكون هدف هكذا حملة هو استهداف شخص واحد او استهداف دولة تعد من أفقر دول العالم كانت قد دمرتها وانهكتها الحروب والصراعات الداخلية منذ أكثر من عشرين عاماً، مما يضعنا أمام رؤية تفيد بأن هناك أهدافاً غير معلنة تقف خلف تلك الحملة وذلك الاستهداف، وان النوايا كانت معدة سلفاً، لا بل حتى التحضيرات يبدو أنها كانت تنتظر لحظة معينة او حدثاً ملائماً لتبرير تلك الحملة، وجعلت هجمات الحادي عشر من أيلول دولة أفغانستان كبش فداء وبداية مشروع جديد وحرب من نوع جديد تختلف عن سابقتها، هي الحرب على الإرهاب الذي لا يمكن ان تحده حدود، ومن خلاله يمكن رسم خارطة سياسية جديدة للمنطقة وتحقيق الحلم الأمريكي بالوصول الى منطقة بحر قزوين والهيمنة على الثروات النفطية والمعدنية فيها، فضلاً عن اهداف استراتيجية أخرى في المنطقة (الهوري، ٢٠٠٢، ص ٨٦).

الأهداف الحقيقية للاحتلال

شنت الإدارة الأمريكية حرب متسرعة وعمياء لاحتلال أفغانستان، انقادت فيها وراء عواطفها وتشجها بالعداء لكل ما هو إسلامي من خلال الصاق التهمة بالمسلمين، كما انقاد وراء تلك الإدارة زعماء دول أوروبا مع إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بدء حرب صليبية ضد الإسلام باعتباره وجهاً من أوجه الإرهاب العالمي (شعبان، ٢٠٠٦، ص ١٤٩). وبالتالي فان هذه الحملة طبقاً لسياسة الولايات المتحدة شملت أكثر من ستين دولة عربية وإسلامية، فضلاً عن دول أخرى غير إسلامية مثل كوبا وفنزويلا تحت شعارات متعددة منها المدنية والحضارة، او قوى الخير ضد قوى الشر، او الديمقراطية الشريفة ضد التعصب والهمجية والتخلف (عباس، ٢٠١٠، ص ٤٢). وبعد

ان تحققت الأهداف المعلنة لهذه الحرب بالقضاء على تنظيم القاعدة وقائده أسامة بن لادن، وتغيير حكم طالبان بدأت تظهر ملامح الأهداف الخفية للإدارة الامريكية من خلال انشاء ودعم حكومة جديدة موالية لها تعمل على تحقيق أهدافها الجيوبولتيكية في أفغانستان وما حولها، فهي أي أفغانستان تتوسط قوى كبرى عسكرية ونووية معلنة وأخرى محتملة تشمل (الصين، روسيا، الهند، باكستان وإيران)، كما انها تعد آخر حلقة في سلسلة حصار الصين باعتباره من أهم القوى الصاعدة التي تهدد مركز ومكانة واشنطن في القيادة والسيطرة عالمياً (عبد الحليم، ٢٠٠٢، ص ٢٠٠). وبعد كل هذا الجهود والخسائر التي تحملتها واشنطن بقيادة الرئيس جورج بوش الابن للسيطرة على افغانستان، فقد اخفقت في تحقيق ما تصبو إليه بتفكيك تنظيم القاعدة وحركة طالبان، إذ اصطدمت الاستراتيجية الامريكية بمقاومة شرسة من مقاتلي الحركة والقوى المحلية الأخرى المتحالفة معها، مما وضعها في أزمة حقيقية، فالحكومة التي شكلتها واشنطن ودعمتها بقيادة كرزاي لم تتمكن من مواجهة مقاتلي طالبان، فضلاً عن الفساد الذي كان ينخر أجهزة الدولة وخاصة الجيش والشرطة، والفشل ببناء الدولة ومؤسساتها وعدم القدرة على تنفيذ المتطلبات الداخلية والخارجية.

الفشل الأمريكي وعودة طالبان الى الحكم

بعد ان أدرك الامريكان والقوى المتحالفة معهم فشل سياساتهم في هذا البلد أصبح البديل المطروح الذي كان بالأمس يعد من المستحيلات ممكناً اليوم، ألا وهو الحوار مع حركة طالبان للخروج من المأزق الأمني والسياسي الذي وضعوا أنفسهم فيه ومن ثم مغادرة الأراضي الأفغانية بأقل الخسائر الممكنة (عباس، ٢٠١٠، ص ٤٢). وفعلاً تم الحوار والاتفاق الذي جرى التوقيع عليه في الدوحة بتاريخ ٢٩/٢/٢٠٢٠، والذي كانت أهم بنوده انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان خلال فترة لا تتعدى

(١٤) شهراً من تاريخ التوقيع على الاتفاق. ولكن الملفت للنظر تسارع انسحاب القوات الامريكية حتى قبل نهاية الفترة المحددة بموجب الاتفاق الذي سبق ذكره، مع تقدم سريع لقوات طالبان بالسيطرة على الولايات الأفغانية الواحدة تلو الأخرى وأحياناً بدون أي مقاومة تذكر، وسقطت أخيراً العاصمة كابول بيد مقاتلي طالبان وأعلن هناك عن عودة الإمارة الإسلامية الى الحكم، ونهاية أطول حرب قادتها الولايات المتحدة الامريكية؛ فخلال فترة عشرين عاماً من الاحتلال فقدت القوات الامريكية آلاف الجنود وأنفقت أكثر من (٨٣) مليار دولار لبناء الجيش الأفغاني الذي يقدر عدده بأكثر من (٣٠٠٠٠٠) ألف مقاتل، كل ذلك انهار أمام (٧٥٠٠٠) ألف مقاتل من طالبان. ومرة أخرى وكما حدث في فيتنام، لم يكن بمقدور المخابرات الامريكية وآلتها العسكرية من تقدير موقف الوضع الفعلي الميداني، فالغطسة الأميركية باحتلالها الأراضي الأفغانية لمدة عشرين عاماً كانت كرد فعل عاطفي غير محسوب نتيجة احداث الحادي عشر من أيلول سنة ٢٠٠١، بهدف الانتقام والعمل على احتواء الإرهاب، وهذا ما لم يتحقق، فالقاعدة والمنظمات الإرهابية الأخرى مثل داعش لا تزال موجودة هناك، وطالبان الأمس عادت مرة أخرى منتصرة وأقوى مما كانت عليه(فارنر، ٢٠٢١).

ثانياً: احتلال العراق.

بعد نهاية الحرب الباردة وانهايار الاتحاد السوفيتي السابق شهد العالم ولادة نظام عالمي جديد يقوم على الأحادية القطبية تقوده الولايات المتحدة الامريكية، التي باتت تعمل على تنفيذ استراتيجيتها وحماية مصالحها ومصالح حليفها في المنطقة (إسرائيل). لذلك جاء قرار احتلال العراق في نيسان سنة ٢٠٠٣ ليسهم في إعادة رسم خريطة منطقة الشرق الأوسط بما ينسجم مع هذه الأهداف وبعد ان تم احتلال أفغانستان لإحكام السيطرة على خط الإنتاج النفطي الممتد في هذه المنطقة انطلاقاً من

آسيا الوسطى وبحر قزوين وصولاً الى منطقة الخليج العربي والعراق الذي يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي بعد المملكة العربية السعودية؛ وشكّل الغزو الأمريكي والقوى المتحالفة معه للعراق منعطفاً حاسماً وخطيراً للوضع السياسي فيه ولمجمل المنطقة والعلاقات الدولية. وسبق هذا الغزو مجموعة إجراءات لتهيئة الأجواء وتغطية هذا الفعل ليأتي منسجماً مع الشرعية الدولية، إذ جرى توظيف قرارات مجلس الأمن الدولي لهذه الغاية؛ وجاءت هجمات الحادي عشر من أيلول سنة (٢٠٠١) لتمنح الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن الذريعة المناسبة لاحتلال العراق من خلال إطلاق شعاره (الحرب العالمية على الإرهاب)، وساهم الجناح المتشدد في الإدارة الامريكية (المحافظون الجدد) في توظيف استراتيجية متعددة الأبعاد تقوم على التشكيك المستمر بامتنال العراق للعقوبات الصادرة بحقه من قبل اللجان الدولية ومنها (لجنة الانموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية)(محمود، ٢٠٠٣، ص ٨٤). فهؤلاء الذين يطلق عليهم المحافظون الجدد شكلوا قوة ضاغطة ودافعة بما يمتلكون من ثقل في انتخاب الرئيس جورج بوش الابن ليكون مرشحاً عن الحزب الجمهوري ليكتمل الفريق المؤيد للحرب والعمل العسكري، وكان من اقطاب هذا الفريق (دونالد رامسفيلد، ديك تشيني وبول وولفيتز) وهم من المرتبطين بقوة بمؤسسات صناعية عسكرية أمريكية عملاقة، فضلاً عن كبريات الشركات الرأسمالية متعددة الجنسية (الالوسي، ٢٠١٢، ص ٢٢).

وبدأت قوات التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة بغزو العراق في ١٧ آذار سنة ٢٠٠٣ مستندةً الى عدد من المبررات الخادعة لتغطية هذا الغزو، تقوم على ان العراق فشل في الامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل. ورغم كل تلك المبررات لم يحصل اجماع دولي من قبل الدول الدائمة العضوية او غير الدائمة العضوية على تبني قراراً يسمح للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها لغزو العراق، لذلك

مثل قرار الغزو انتهاكاً لجميع المواثيق الدولية والإنسانية والأعراف الدولية، لأنه لا يستند الى مبدأ الشرعية الدولية ومبني على مسوغات وذرائع لا أساس لها من الصحة(شليبي، ٢٠١٣، ١٢٩).

وشهد الوضع العراقي بعد نهاية العمليات السرية وإعلان واشنطن بأن العراق أصبح تحت سلطة احتلالها تدميراً عشوائياً ومنظماً لمرتكزات الدولة العراقية وجميع مؤسساتها وبنيتها التحتية، فأصبح البلد خارج سلطة القانون بعد ان حلّ الحاكم المدني الأمريكي (بول بريمر) الجيش العراقي والأجهزة الأمنية، وتنامت حالات السلب والنهب التي سمح بها الجيش الأمريكي لأجهزة الدولة ووزاراتها، وبرزت من خلال هذه المعطيات تنظيمات وأحزاب وتيارات سياسية جديدة لم تكن موجودة في الشارع السياسي العراقي.

تكلفة الحرب

قدر المخططون في الإدارة الامريكية تكلفة حرب احتلال العراق ببلغ لا يتجاوز مائة مليار دولار تتضمن تمويل إعادة الاعمار بعد استقرار الأوضاع الأمنية، وشدّدت الخطة على ان تتم بأقصر وقت وأقل الأعداد من القوات العسكرية الامريكية، وهذه التكلفة رغم انها كانت غير منطقية في حينها ولا يمكن ان تمرر بدون معارضة شديدة داخل الكونجرس الأمريكي، إلا ان ما كانت تعلنه الإدارة كان اقل بكثير من الواقع، وهذا ما كتبه مراسل محطة CBS بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٧، عندما قال (الشيء الوحيد حول الحرب في العراق انها تُكَلَّف أكثر بكثير مما هو معلن)، وأصبح معدل انفاق القوات الأمريكية الشهري سنة ٢٠٠٧ (١٠) مليار دولار شهرياً بعد تعزيز عديد القوات الأمريكية بما يقرب من ثلاثين الف جندي إضافي، بضوء المقاومة الشرسة التي

كان يواجهها الجيش الأمريكي في مناطق العراق المختلفة، اذ بلغ عدد الآليات التي تعرضت للتدمير او الإصابة بما يعطلها عن العمل نتيجة تعرضها لنيران المقاومة العراقية حوالي (٤٠٠٠) آلية تابعة للجيش الأمريكي، فضلاً عن حوالي (١٥٠) طائرة متنوعة، وهذه الاحصائيات لغاية نهاية سنة ٢٠٠٧، كما ان الرقم المعلن من قبل القوات الامريكية بالخسائر البشرية يشير الى (٤٣٩٣) قتيلاً لغاية نيسان ٢٠١٠؛ وفي هذا الصدد يؤكد (براين هارنغ) في دراسته المنشورة بعنوان (أكاذيب البنتاغون حول وفيات الجنود في العراق) بأن حوالي (٢٦) ألف جندي أمريكي قتلوا في العراق، او تمت اصابتهم إصابات بالغة ابعدهم عن ساحة المعركة، او من الذين هربوا من الخدمة بالجيش المنتشر في العراق. وهذا ما أكده ايضاً الصحفي الشهير (بوب وودوارد) في كتابه (حالة نكران) بأن الإدارة الأمريكية تتجاهل بشكل مقصود الحقائق على ارض الواقع في العراق (الالوسي، ٢٠١٢، ص ١١٢).

خسائر العراقيين

منذ سنة ٢٠٠٣ مع بداية الغزو الأمريكي للأراضي العراقية سقط آلاف الضحايا من المدنيين العراقيين وبدأ مؤشر سقوط الضحايا يتزايد بشكل مستمر سواء كان ذلك بسبب العمليات العسكرية المباشرة التي يقوم بها الجيش الأمريكي، او بسبب عمليات العنف المسلح وانعدام الأمن كنتيجة غير مباشرة للدور الأمريكي في حل المؤسسات الأمنية المعنية، وكانت الحكومة الامريكية تتكتم بشكل كبير جداً على أعداد هؤلاء الضحايا المدنيين بقصد التخفيف من آثار ونتائج هذه الحرب التي كانت كما اسلفنا خارج نطاق الشرعية الدولية وبالتالي امكانية تعرضها لانتقادات من قبل المعارضين لهذه الحرب وتراجع مكانة الولايات المتحدة كدولة تؤمن بالمحافظة على حقوق الانسان وكرامته. وفي دراسة نشرتها مجلة لانسيت الطبية في تشرين الأول سنة ٢٠٠٦، التي تعتبر

أكثر المجالات العلمية العالمية مصداقية، قَدَّرت فيها أعداد القتلى العراقيين بما يقارب (٦٧٨) ألف منهم ما نسبته (١٣%) سقطوا جراء ضربات طائرات قوات التحالف أي ما يعادل (٧٨.١٣٣) الف عراقي والباقي (٦٠١) الف شخص سقطوا نتيجةً لعمليات مختلفة منها اعمال العنف التي انتشرت بسبب الصراع الطائفي الذي خلفته سياسات المحتل الأمريكي (الالوسي، ٢٠١٢، ص١٧٤).

وأخيراً وبعد أكثر من ثمانية عشر عاماً على الاحتلال، عندما نستذكر اهداف ومبررات الغزو الأمريكي للعراق، التي منها خلق واقع جديد يكون أفضل للعراقيين من الوضع السابق، يقوم على بناء عراق موحد جديد مستقر ومزدهر تسود فيه قيم الديمقراطية وحقوق الانسان والحرية والمساواة، نجد ان كل هذه الوعود كانت مجرد شعارات، بل ان الذي حصل ويحصل هو ان أصبح العراق بلداً غارقاً في الفوضى والانحيار التام بفعل النهب والفساد والصراع المتجذر بين الفرقاء فضلاً عن التنظيمات الارهابية ومطامع الدول الخارجية. ومع هذا المشهد المخيب للآمال، تراجعت صورة النموذج الأمريكي التي حاولت الإدارة الامريكية تسويقه عبر التدخل العسكري المباشر.

الخاتمة

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

١. أحد اهم الأخطاء الاستراتيجية الأمريكية، هي ان عملت من نفسها شرطي عالمي كونها أكبر القوى العالمية، وتعاملها مع النظام العالمي بهذه الكيفية منذ انتهاء الحرب الباردة وعدم الاهتمام بالأولويات بشكل صحيح، وانخراطها في حروب عبثية في منطقة الشرق الأوسط، كلفتها آلاف القتلى والمصابين، فضلاً عن التكلفة المالية الباهظة والتي لا تتناسب بما لا يقبل الشك مع الأهداف المرجوة.

٢. بعد أن وصلت الأحادية القطبية الأمريكية والتحكم بشكل منفرد بمصير العالم لأكثر من عقد، جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول سنة ٢٠٠١، لتمثل حدثاً جيوسياسياً فاصلاً في الصعود الأمريكي، أعقبه احتلال أفغانستان والعراق وإعلان الحرب العالمية على الإرهاب، وهذه الفترة التي انشغلت بها واشنطن بهذه الأحداث، كانت هناك أقطاب أخرى تتقدم بشكل سريع وعلى رأسها روسيا والصين لا سيما في الميدان الاقتصادي.

٣. الاستراتيجية التي اتبعتها واشنطن في اعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول، كانت بمثابة السقوط المدوي للنموذج الأمريكي الذي كانت تعلنه واشنطن، بأنه يقوم على الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان. فالغزو الأمريكي للعراق وأفغانستان وحجم الاضرار في الأرواح والممتلكات التي خلفها هذا الغزو كانت دليلاً واضحاً على الهمجية الأمريكية.

٤. كان بإمكان الولايات المتحدة الحفاظ على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط ومحاربة الإرهاب بالتنسيق وبشكل متوازن مع القوى العالمية الأخرى، وليس من خلال فرض الامر الواقع باستخدام القوة العسكرية بشكل رئيسي والابتعاد عن الدبلوماسية، لكانت النتائج أفضل وأقل ضرراً.

المراجع والمصادر

١. احمد إبراهيم محمود، عملية التفتيش الدولي في العراق- الابعاد والدلالات: من حسن نافعة ونادية محمود مصطفى (محررون)، العدوان على العراق خريطة أزمة ومستقبل أمة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

٢. احمد حسن مجهول الحساوي، تحليل جيوبولتيكي للبعد الاقتصادي في سياسي الولايات المتحدة والصين إزاء العراق، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٩.
٣. بثينة شعبان، مآزق التدخل الأمريكي وإمكانات الفعل العربي، دمشق، ٢٠٠٦.
٤. بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة، بحث ضمن كتاب العرب والعولمة، بيروت ٢٠٠٢.
٥. جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي، ترجمة محمد إبراهيم العبدالله، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠١٦.
٦. حمد عبد الحليم، الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، ٢٠٠٢.
٧. حميد حمد السعدون، الأحادية القطبية وتأثيراتها على السياسة الخارجية الامريكية ومستقبل العلاقات الدولية، مجلة كلية التربية للبنات، العدد ٤، المجلد ٢١،
٨. حميد حمد السعدون، الاستخدام الأمريكي للقوة الصلبة والقوة الناعمة في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٤-٦٥، ٢٠١٦.
٩. حيدر طه العشري، الصراع الحضاري والحملة الامريكية ضد الإرهاب، مجلة الدفاع، القاهرة، العدد ١٨٩، ٢٠٠٢.
١٠. دانيال فارنز، ماذا بعد نهاية الحرب التي لا نهاية لها في أفغانستان، مقال منشور على الانترنت بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٩،
١١. سرمد عبد الستار أمين، نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد- دراسة تحليلية، مجلة دراسات دولية، العدد الخامس والثلاثون، ٢٠٠٨.
١٢. سعد شاكر شلبي، الاستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.
١٣. سلمان علي حسين، جماعات المصالح والضغط ودورها في صنع القرار السياسي الأمريكي، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٧، ٢٠٠٩.

١٤. سوّدد فؤاد الألوسي، الغزو الأمريكي - حقائق وأرقام، الطبعة الأولى، دار المعتز، عمان، ٢٠١٢.
١٥. شيماء محمد جواد وغنية خشان جاعد، مقومات القوة الامريكية في الساحة الدولية، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث لقسم الجغرافية، ٢٠٢١.
١٦. عامر هشم عواد، توظيف العامل الديني لخدمة أهداف السياسة الخارجية الامريكية (الحرب على العراق ٢٠٠٣ انموذجاً)، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٩، ٢٠١٠.
١٧. عبد الجبار إسماعيل إبراهيم، تحديات القوة الامريكية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، العدد ٧٢-٧٣، ٢٠١٨.
١٨. عبد الرحمن الهواري، الابعاد الاستراتيجية للصراع في أفغانستان وتأثيرها إقليمياً ودولياً، مجلة الدفاع، القاهرة، العدد ١٨٩، ٢٠٠٢.
١٩. عبد السلام شهيد عجمي، أثر الأفكار والمعتقدات الدينية في السياسة الامريكية، مجلة دراسات دولية، العدد ٨١، ٢٠٢٠، ص ١٩٤.
٢٠. عبد المنعم سعيد، دروس ونتائج من حرب أفغانستان وانعكاسها على الشرق الأوسط، مجلة الدفاع، العدد ١٨٧، القاهرة، ٢٠٠٢.
٢١. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية - دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١.
٢٢. مازن خليل إبراهيم، الاستراتيجية الامريكية والنظام الدولي الجديد بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، المجلة السياسية والدولية، العدد ٣٥-٣٦، ٢٠١٧.
٢٣. محمد أبو العلا، ما هو نظام الحكم في أمريكا.. سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، مقال منشور على شبكة الانترنت بتاريخ ٥/نوفمبر/ ٢٠٢٠،

<https://mhtwyat.com/>

٢٤. محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الامريكية والإغارة على العراق، ط٣، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣.
٢٥. محمد سالم احمد، الحرب على الإرهاب.. امبريالية جديدة للاستراتيجية الامريكية المعاصرة - إيران انموذجاً، مجلة آداب الرفادين عدد خاص ١/٤٤، ٢٠٠٦.
٢٦. محمد ياس خضير، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، مجلة السياسية والدولية، العدد ٢٤، ٢٠١٤.
٢٧. مصطفى جاسم حسين، الدور الدولي في انشاء قوى التطرف والإرهاب: الباكستان والولايات المتحدة الامريكية انموذجاً، مجلة قضايا سياسية، العدد ٦١، ٢٠٢٠.
٢٨. المنتدى الاستراتيجي العربي، العالم في ٢٠٣٠ تراجع الدور الأمريكي.. وروسيا تعزز قدراتها العسكرية، مقال منشور في صحيفة الخليج الالكترونية، ٩/٩/٢٠١٩، <https://www.alkhaleej.ae/>
٢٩. نادية فاضل عباس، السياسة الخارجية الامريكية تجاه أفغانستان، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٥.
٣٠. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، بيروت، ٢٠٠١، ٢٠٠١.
٣١. وليد حسن محمد، الدور الأمريكي في محاربة الإرهاب في العراق - داعش انموذجاً، مجلة قضايا سياسية، العدد ٤٨-٤٩، ٢٠١٧.
٣٢. وليد حسن محمد، الدور الأمريكي في محاربة الإرهاب في العراق (داعش انموذجاً)، مجلة قضايا سياسية، العدد ٤٨-٤٩، ٢٠١٧.
٣٣. يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.